



تونس في 27/02/2017

بلاغ حول خوصصة البنوك العمومية

الزميلات والزملاء،

على إثر التصريحات الرسمية الأخيرة حول اعتزام الحكومة التفويت في البنوك العمومية،
بهم الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية إعلام الموظفين بالقطاع والرأي العام بما يلي :

- تثبت هذه التصريحات عدم تشاور الحكومة مع الأطراف الاجتماعية والتفرد بالقرارات التي تشمل كل جوانب الاقتصاد الوطني الناجمة عن خيارات لا وطنية ولا شعبية تقف وراءها المؤسسات العالمية والإقليمية التابعة لها، هذه المؤسسات التي لا تتوانى عن إستهداف الدول وانتهاك سيادتها لتحقيق مآربها في الاستئثار بثروات الشعوب واحتكار أسواقها.

- تؤكد هذه الخيارات خضوع الحكومة المهيمن والصريح لأوامر وإملاءات صندوق النقد الدولي بخصوص البنوك العمومية كشرط سياسي أساسي لصرف قسط جديد من خط القرض. فبرغم القيام بتدقيق شامل للبنوك العمومية الكبرى (البنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان)، وضبط برامج أهداف لتعصير البنوك العمومية المذكورة، وضخ ما يناهز ألف مليار من المال العام في تدعيم رأس مال كل من الشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان على أساس إلتزام الحكومات السابقة أمام مجلس نواب الشعب بعدم التفويت في أي من البنوك العمومية الثلاثة، وبرغم وهن الحكومة وإخلالها بواجبها القانوني في تقديم تقارير دورية لمجلس نواب الشعب حول تقديم برامج تعصير البنوك العمومية، يعاد التسويق لإسطوانة القطاع التنافسي وضعف البنوك العمومية. فهل العجز مرتبط بملكية الدولة لرأس المال القطاع العام أم هو صفة للحكومات والوزراء المكلفين بإدارة الشأن العام ؟ وهل يجب التخلّي عن أهم عناصر السيادة المالية الوطنية أم يجب تقييم وإعادة النظر في أداء وحكمة الوزارات المشرفة على الشأن العام ؟

وعليه، تعلم الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية أنها بقدر تمكّنها بتعصّر البنوك والمؤسسات المالية الوطنية، وبقدر إستعدادها للإسهام كطرف إجتماعي فاعل في الإرتقاء بأداء قطاع البنوك والتأمين بذراعيه الخاص والعام، فإنّها تجدّد رفضها المبدئي والتام لكل الخطط المعلنة والمبطنة للتقوية في المؤسسات العمومية (بنوك وشركات تأمين)، وذلك على اعتبار وأنّ عناصر ضعف المؤسسات العمومية تكمّن أساساً في عدم نجاعة آليات التشريع والإشراف لا في ملكية الدولة لرأس المال ولا في جديّة وحرفيّة المسيرين والموظفين بالقطاع البُنكِي العام.

الأخوة والأخوات،

أمام هذه المخاطر والإذلاقات اللاوطنية، تعزّم الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية القيام بحملة تحسيسية وتشاركية مع الأطراف الوطنية داخل مجلس نواب الشعب وبجملة من التحركات النضالية بالتنسيق مع كافة هياكل الإتحاد العام التونسي للشغل، خلال الفترة المقبلة، إنتصاراً لمؤسساتنا الوطنية ولمكاسبنا الاجتماعية.

كما يحمل المكتب التنفيذي للجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية جميع الأطراف الاجتماعية للقطاع البُنكِي والتأمين وعلى رأسهم الحكومة مسؤولية ما ينجر عن قراراتها الأحادية وعن سياسة الارتهان والتبعية والتقوية التي تنهجها من تبعات وخيمة على المناخ الاجتماعي صلب القطاع.

لذلك ندعوكم، زملائنا زميلاتنا، للإنخراط الكامل والفاعل في كل التحركات النضالية القادمة والإلتلاف حول منظمتكم النقابية للوقوف سداً منيعاً أمام كل محاولات تركيع قطاعنا ووطننا لمصالح الدوائر المالية الخارجية.

**عاش الإتحاد العام التونسي للشغل حرّاً، مستقلاً ومناضلاً
- المجد للشغالين والعزة لتونس -**

عن المكتب التنفيذي
الكاتب العام
عبد الرحيم الجلاي

